أولويات للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٣

المركز السوري للعدالة والمساءلة

سبتمبر ٢٠٢٣

في إطار التحضيرات للأسبوع المقبل رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، يعكف المركز السوري للعدالة والمساءلة على تحديد أولوياته على صعيد كسب التأييد. ويأمل المركز بأن تنتهز الدول الأعضاء الفرصة المقدمة من الجمعية العامة لممارسة الضغط بخصوص المسائل المُلحة لحقوق الإنسان ومسائل العدالة والمساءلة، وأن تتاح الفرصة لمنظمات المجتمع المدني السورية للتعبير عن شواغلها بهذا الصدد.

يحث المركز السوري للعدالة والمساءلة المبعوث الخاص والدول الأعضاء على أن تتظافر جهودهم للتركيز خلال الأسبوع الرفيع المستوى على الأولويات التالية:

بناء الدعم السياسي اللازم لآلية الأمم المتحدة ١

منع عودة اللاجئين قسرياً إلى سوريا ٣

التصدي لأزمات سوريا الإنسانية والاقتصادية ٥

المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC) منظمة حقوقية تعمل من أجل عدالة ومساءلة فعلية لسوريا، بحيث تتم مساءلة الجناة ومواجهة المظالم، ما يؤدي إلى تحقيق سلام دائم. ويقوم المركز السوري بجمع توثيقات الانتهاكات من جميع المصادر المتاحة، وتخزينها في قاعدة بيانات آمنة، وفهرستها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، وتحليلها باستخدام الخبرات القانونية ومنهجيات البيانات الضخمة. وإن المركز السوري، الذي كانت الرؤية الأساسية له بأن يكون بمثابة أرشيف مركزي للتوثيقات، قد نما وتطور ليصبح منظمة ديناميكية لا يقتصر عملها على توثيق النزاع فحسب، وإنما تتفاعل مع آليات العدالة وصانعي السياسات، وتُطوّر تقنيات جديدة لحقوق الإنسان، وتبحث عن الأشخاص المفقودين، وتبني قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا وحول العالم.

ar.syriaaccountability.org/about/

بناء الدعم السياسي اللازم لآلية الأمم المتحدة المعنية بالمفقودين

في ٢٩ حزيران/ يونيو من العام الجاري، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح قرار تُنشأ بموجبه "المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية" (المؤسسة المستقلة) (IIMP) وهي آلية جديدة مكرسة (١) لتوضيح مصير المفقودين وأماكن وجودهم في سوريا، (٢) وتقديم الدعم الكافي للضحايا والناجين وأسر المفقودين، بالتعاون الوثيق والتكامل مع جميع الجهات الفاعلة المعنية.

بث استحداث المؤسسة المستقلة شيئا من الأمل في نفوس الكثير من الأسر السورية، ولكن لا بد من توفير الدعم الواسع للمؤسسة الجديدة إذا ما أُريد لها أن تحرز تقدما ملموسا. وإذ تعكف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على صياغة اختصاصات الآلية الجديدة وتحرص على إنشائها دون إبطاء، فينبغي للدول أن تركز على أن تحظى المؤسسة المستقلة بالدعم السياسي اللازم كي تصيب النجاح في مساعيها. وإذا حيل بين المؤسسة المستقلة ودخول الأراضي السورية، أو إذا اقتصرت دمشق على تزويد المؤسسة بمعلومات محدودة فقط، فلن تأتي الآلية الجديدة بعظيم الفائدة أو المساعدة لأسر الضحايا. ولهذا السبب، ينبغي للدول أن تركز على تشكيل رغبة لدى الحكومة السورية تدفعها باتجاه التعاون في الملفات الإنسانية، والجهود المعنية بمعرفة مصير المفقودين، ومن بينها التعاون من أجل إطلاق سراح المعتقلين في سجونها حاليا. ومن الممكن أن تتولى الدول العربية التي ساندت مؤخرا خطوات لتطبيع العلاقات مع الحكومة السورية، من قبيل الإمارات العربية المتحدة، قيادة جهود هذه العملية. كما ينبغي للدول أن تنظر في عرض تحفيف وطأة الجزاءات (العقوبات) مقابل إحزار تقدم ملموس على صعيد هذه القضية.

على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- الحرص على إشراك الحكومة السورية وحلفائها في النزاع ضمن جهود بناء الإرادة السياسية اللازمة لقبول مقتضيات الآلية الجديدة، وتبادل المعلومات معها، ولربما السماح لها بالقيام بأنشطة داخل الأراضي السورية. ويشمل ذلك العمل على بناء الإرادة السياسية لدى دمشق كي تتعاون في قضية المعتقلين والمفقودين عن طريق عرض تخفيف الجزاءات (العقوبات) بشكل محدود مقابل قيام الحكومة السورية بإطلاق سراح المعتقلين لديها.

- الضغط باتجاه زيادة المساهمات الطوعية لتمويل عمل الآلية بما يكفل المشاركة الفعلية للجهات الفاعلة المعنية، والضحايا، والناجين، وأسر المفقودين في التخطيط لعمل المؤسسة والتعاون معها، وتطويرها.

منع عودة اللاجئين قسرياً إلى سوريا

تم ترحيل الآلاف من السوريين بشكل غير طوعي وقسري من لبنان وتركيا في الشهور الأخيرة، ولا تزال الدول الأوروبية ماضية في تطبيق سياسات تخالف التزاماتها وتعهداتها الدولية على صعيد حماية طالبي اللجوء وعدم ردهم أو طردهم أو إعادتهم إلى بلدانهم قسرياً.

وشهدت فترة الانتخابات في تركيا تنامي حدة خطاب كراهية الأجانب والسياسات المماثلة التي كانت موجهة نحو اللاجئين السوريين تحديداً. وباشر أردوغان عقب فوزه بالانتخابات العمل على تحقيق وعوده الانتخابية التي قطعها بشأن العودة "الطوعية" لنحو مليون سوري إلى مناطق الشمال السوري الواقعة تحت سيطرة القوات التركية، والجيش الوطني السوري (المدعوم من تركيا)، وهيئة تحرير الشام، على الرغم من أنها جهات متهمة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. كما سرّعت السلطات اللبنانية من وتيرة عمليات الترحيل القسري بحق السوريين في لبنان عن طريق الاعتقالات والمداهمات المنهجية لمنازل الأسر السورية. ورُحل آلاف السوريين قسرياً من لبنان على أيدي أجهزة الجيش في الفترة بين نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ٢٠٢٣.

كما عمدت الدنمارك والسويد، وبولندا، وهنغاريا، ورومانيا في السنوات الأخيرة إلى سحب تصاريح الإقامة والعمل الممنوحة للسوريين بزعم أن الأوضاع في سوريا قد أصبحت مناسبة لعودتهم إليها. وشرعت دول أوروبية أخرى من قبيل اليونان، وبلغاريا، وغيرهما من دول البلقان في تنفيذ سياسات قائمة على صد اللاجئين وإعادتهم بحيث تحرمهم من فرصة تقديم طلبات اللجوء لديها.

ولكن الأوضاع ليست آمنة بعد كي يتمكن اللاجئون السوريون من العودة إلى موطنهم. وأبلغ العائدون منهم عن تعرضهم للاعتقال، والتعذيب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان بمجرد عودتهم إلى سوريا. ويتعين على الدول المضيفة أن تُذعن لأحكام القانون الدولي المتعلقة بالتزاماتها بشأن حماية طالبي اللجوء من التعرض للاضطهاد والترحيل القسري، وعليها ألا تشارك في سياسات وإجراءات تُعرّض حياة طالبي اللجوء وسلامتهم الجسدية للخطر.

على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- الوقف الفوري لترحيل اللاجئين السوريين قسرياً إلى سوريا أو أي "بلد ثالث" من قبيل تركيا، أو رواندا، أو روسيا.

- ممارسة الضغوط الديبلوماسية دولياً، وربط المساعدات المقدمة للدول المضيفة مثل تركيا ولبنان بشرط إذعانها الكامل لأحكام القانون الدولي فيما يتعلق بحماية طالبي اللجوء وجاليات اللاجئين وعدم ردهم أو إعادتهم قسرياً، بما في ذلك توقف حكومات الدول المضيفة فوراً عن تنفيذ سياسات وممارسات تتيح مداهمة منازل الأسر السورية بشكل غير مشروع، واحتجاز اللاجئين السوريين بشكل مخالف للقانون، وردّهم أو صدهم للعودة إلى سوريا بشكل غير طوعي.

- الضغط على الدول الأوروبية التي سحبت تصاريح الإقامة والعمل الممنوحة للسوريين كي تتراجع عن سياساتها، وتدرك أن سوريا ليست مكاناً آمناً لعودة اللاجئين إليه.

- مطالبة البلدان الأوروبية بالتوقف عن ممارسة سياسات الصد غير الطوعي كونها تشكل انتهاكاً للقانون الدولي تعمد من خلاله إلى حجب المساعدات الإغاثية الدولية، ومنع طالبي اللجوء من الوصول إلى بر الأمان، وتعريضهم للمعاملة القاسية واللاإنسانية، وإعادتهم إلى بلدان العبور التي قدموا منها أو بلدان أخرى بشكل غير طوعي.

التصدي لأزمات سوريا الإنسانية والاقتصادية

يمر السوريون بأزمة إنسانية تزداد سوءاً بفعل اجتماع طائفة من التحديات الاقتصادية غير المسبوقة، وإطالة أمد المفاوضات بين المجتمع الدولي والحكومة السورية أكثر من اللازم بخصوص آلية إيصال الإغاثة الإنسانية عبر الحدود في شمال غرب سوريا، وجراء العقوبات (الجزاءات) الغربية التي أدت إلى تآكل القوة الشرائية لدى السوريين، وعدم توفر الاحتياجات الأساسية. ومع انخفاض سعر صرف الليرة السورية في السوق السوداء إلى أدنى مستوياته تاريخياً، حيث بلغ 13 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد في آب/ أغسطس، واستمرار الارتفاع في أسعار الغذاء والوقود، وجد نحو ٩٠ في المئة من السوريين أنفسهم تحت خط الفقر حالياً. وتفاقمت تبعات الارتفاع الفاحش في أسعار الوقود بفعل النقص الحاد في مشتقاته بحيث تقلصت الخدمات المتاحة بشكل ملحوظ جداً، وضاقت سبل كسب الرزق مع ما يرافق ذلك كله من تبعات وانعكاسات سلبية على الجانب الإنساني.

وما من شك في أن المساعدات الإنسانية ضرورية من أجل توفير إمدادات الغذاء والوقود، ولا سيما في منطقة شمال غرب سوريا التي لا يزال سكانها في طور التعافي من الزلزال المدمر الذي ضرب تلك المناطق بتاريخ 6 شباط/ فبراير. وأخفقت المحاولات الأولية التي قام بها مجلس الأمن في تموز/ يوليو من أجل تمديد العمل بآلية توفير المساعدات عبر الحدود باستخدام معبر باب الهوى، وذلك عقب استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو). وفي 8 آب/ أغسطس، مددت الحكومة السورية فترة السماح بإدخال مساعدات أممية باستخدام معبري باب السلامة، والراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية من أجل توفير المساعدات لإغاثة منكوبي الزلزال، ولكن رفضت وزارة الخزانة الأمريكية تمديد العمل بالاستثناءات الممنوحة من نظام الجزاءات المتعلقة بالجهود الإغاثية عقب وقوع الزلزال، وهو ما أدى إلى عرقلة العمل الإغاثي على الأرجح. وفي 9 آب/ أغسطس، أعلنت الأمم المتحدة أنه تم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السورية لإعادة فتح معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر إضافية. ولكن يحد ضيق الجدول الزمني المتفق عليه من قدرة المنظمات الإنسانية على الاستجابة بالشكل الكافي للاحتياجات في شمال شرق سوريا.

على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- الاستفادة من طرح تخفيف العقوبات بشكل محدود أثناء المفاوضات مع الحكومة السورية كي تحقق الأهداف المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية المنتظمة على الأجل الطويل إلى شمال غرب سوريا من دون التنازل عن صلاحية مراقبة عمليات الإغاثة لصالح الحكومة السورية وأتباعها. كما ينبغي الإبقاء على بعض أشكال العقوبات أو الجزاءات من قبيل تلك الموجهة لاستهداف أفراد ضالعين في انتهاكات حقوق الإنسان.

- إعداد خطة لدخول مواد الإغاثة وإيصالها إلى شمال غرب سوريا عن طريق تركيا إذا أغلقت الحكومة السورية المعابر الحدودية في وجه قوافل الإغاثة الإنسانية. ويشمل ذلك أيضاً التنسيق مع المنظمات الإنسانية السورية من أجل تيسير تدفق سلاسل توريد الإمدادات الضرورية كي تصل إلى التجمعات السكانية الهشة من سكان مناطق شمال وشمال غرب سوريا.

- النظر في تخفيف العقوبات المتعلقة تحديداً باستيراد وإنتاج إمدادات النفط والغاز داخل سوريا تيسيراً لمسألة تقديم الخدمات المرتبطة بالوقود، وتخفيف المصاعب التي تتكبدها تجمعات السوريين جراء نقص إمدادات الوقود.

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

ar.syriaaccountability.org | @SJAC_info